ترجيحات ابن مالك في باب "إعمال المصدر"
في ضوء كتابه "شرح التسهيل"

د. محمد يوسف الحريري

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

جامعة الملك عبد العزيز

Ibn Malik's weights in the "source realization" section
In light of his book "Explaining Facilitation Preparation

Dr. Mohammed Yusuf Al-Hariri

Faculty of Arts and Humanities

King Abdulaziz University

e-mail : d.m.alhariri@hotmail.com

مستخلص

كتاب شرح التسهيل من كتب النحو المعتبرة التي تظهر فيها شخصية ابن مالك النحوية والصرفية من خلال عرضه للمسائل عرضا مفصلا مناقشا آراء النحاة بحيادية دون تعصب، ولو خالف فيها رأي الجمهور، كما في المسألة الخامسة في شرط إعمال المصدر إذا صح أن يقدر بالفعل مع الحرف المصدري، بل كان يؤول من الشواهد ما يصطدم بقاعدة نحوية كما في مسألة: عدم جواز تقديم نعت المصدر على معموله، كما في قول الحطيئة: "أزمعت يأسا مبينا من نوالكم" حيث جعل "من نوالكم" متعلقا بـ "يئست" مضمرا، وهكذا فقد كان لكل مسألة من مسائل البحث أثر بارز لابن مالك يؤكد ما تم ذكره.

كلمات مفتاحية: ابن مالك، إعمال المصدر ، أحوال المصدر، جمهور النحاة، نعت المصدر

Extract

The book explaining the facilitation of the books of the grammar considered in which the character of Ibn Malik appears grammatical and drainage by presenting the issues in a detailed presentation discussing the views of the sculptor impartially without intolerance, even if it violates the opinion of the public, as in the fifth issue in the requirement of the realization of the source if it is true that it is estimated indeed with the source letter ,Rather, it was evidence of what ran into a grammatical rule, such as the issue of: the source's description could not be presented on its basis, as al-Hatia said: "I intended to be desperate from your people", where he made "your people" related to the "despair" of the subject, so each research issue had a prominent effect on Ibn Malik confirming what had been said.

Key words: Ibn Malik, source realization, source conditions, sculptor audience, source description

المقدمة

الحمد لله وكفى ، والصلاة والسلام على نبيه المصطفى وعلى آله وأصحابه ، وبعد: فهذا البحث جاء بعنوان (ترجيحات ابن مالك في باب "إعمال المصدر" في ضوء كتابه "شرح التسهيل" وما دفعني إلى الكتابة فيه هو أن ابن مالك . رحمه الله . يمكن أن يقال عنه : مالئ الدينا [١] ، وشاغل الباحثين في النحو والصرف واللغة، فما من أرض عربية أو إسلامية إلا وفيها ذكر طيب له، في معاهدها ، ومدارسها وكلياتها ، وجامعاتها، وما من متخصص في اللغة العربية و آدابها وعلومها إلا وقد قرأ شيئا كثيرا في ألفتيه ، أو تسهيله وشرحها ، أو كافتيه و شافتيه وشرحها فأردت أن أكتب في هذا الموضوع كبحث تطبيقي لأبين من خلاله منهجه في ترجيحاته واختياراته ومناقشاته للنحاة الذين سبقوه ، و الأصول التي اعتمد عليها في تلك الاختيارات والترجمات . هذا وقد جاء البحث في عشر مسائل راعيت في ترتيبها ترتيب ابن مالك في كتابه "شرح التسهيل" ويمكن ذكرها فيما يأتي :المسألة الأولى: **إعمال المصدر مضمرا** المسألة الثانية: **إعمال المصدر في صيغة الجمع**.المسألة الثالثة: **إعمال المصدر محدودا**. المسألة الرابعة: **تقديم نعت المصدر على معموله**.المسألة الخامسة: **إعمال المصدر إذا قدر بالفعل مع الحرف المصدري**.المسألة السادسة: **تقديم المفعول به وشبه الجملة على المصدر**. المسألة السابعة: **إعمال المصدر المنون**. المسألة الثامنة: **إعمال المصدر المقترن بالألف واللام**.المسألة التاسعة: **أحوال المصدر العامل المضاف**.المسألة العاشرة: **حكم تابع المجرور بالمصدر**.أما منهجي في دراسة هذه المسائل فيمكنني أن أذكره في الأمور التالية :

١- أختار لكل مسألة عنوانا خاصا بها .

٢- أذكر رأي جمهور النحاة من البصريين والكوفيين و غيرهم في المسألة بإيجاز.

٣- أعرض رأي ابن مالك مفصلا كما جاء ذكره في شرح التسهيل اختيارا و ترجيحا مع بيان الأدلة التي اعتمد عليها في اختياراته وترجيحاته.

وفي خاتمة البحث ذكرت بإيجاز أهم النتائج التي توصلت إليها وبعد، فقد كانت لابن مالك . رحمه الله . جهود عظيمة في خدمة هذه اللغة الخالدة وإثراء البحث العلمي في مجال الدراسات النحوية خاصة، ولا أدل على ذلك من تلك الشروحات على ألفيته، أو تسهيله، أو الحواشي التي كتبت على شروح الألفية.

المسألة الأولى إعمال المصدر مضمرا

اختلفت آراء النحاة في إعمال المصدر مضمرا في نحو قولنا: سرني إكرامُ زيد بكرا، وهو خالدا، بإعمال "هو" النصب في "خالدا"، وذلك بجعل "هو" مصدرا مضمرا معطوفا على المُظهر "إكرام"، فذهب الكوفيون[٢] إلى جواز الإعمال في حال النصب والجر، ومنع البصريون[٣]

الإعمال مطلقا، واختار ابن مالك منع الإعمال، ورجح مذهب البصريين، فذهب إلى أن المصدر إذا غير لفظه بإضمار فإنه لا يعمل، "فلا يقال: مرورك بزيد حسن، وهو بعمرو قبيح، فيعلق المجرور بـ "هو"، لكونه ضمير المرور، فإنه مباين للصيغة التي هي أصل الفعل "[٤]

ورد ابن مالك مذهب الكوفيين لدى استشهادهم على جواز عمل المصدر المضمر بقول زهير[٥]:

وما الحرب إلا ما علمتم وذقتم وما هو عنها بالحديث المرجم

وذلك عندما جعلوا الضمير "هو" كناية عن الحديث، وليس عائدا إلى الحرب، ولهذا صح عندهم أن يتعلق الجار والمجرور "عنها" بالضمير "هو" ؛ لأنه حل محل المصدر، وقد جاء ذلك في قوله [٦]:

" وقد شذ مثل هذا في قول زهير: وما الحرب إلا ما علمتم وذقتم"، ثم ذكر الشاهد.

وتحدث – رحمه الله – عن التأويل الذي ذكره البصريون وغيرهم [٧] ، فقال: " وقد يتخرج هذا على أن يكون التقدير: وما هو الحديث عنها، فيتعلق (عن) بالحديث، ويُجعل "الحديثُ" بدلا من "هو"، ثم حذف الأول، وترك المتعلق به دالا عليه" [٨]، ثم رد هذا التأويل بقوله: "ولا يخفى ما في هذا التقدير من التكلف، مع أن البدل هو المقصود بالنسبة ولا يذكر متبوعه إلا توطئة له" [٩].

وما اختاره ابن مالك في منع إعمال المصدر المضمر هو الصواب؛ لأنه لم يرد فيه إلا شاهد واحد، وهو شاذ يحفظ ولا يقاس عليه.

المسألة الثانية إعمال المصدر في صيغة الجمع

تعددت آراء النحاة في إعمال المصدر إذا جاء في صيغة الجمع، فمنهم من أجازه دون شروط [١٠]، ومنهم من منع ذلك. وماورد في السماع فإنه يمكن تأويله، ولا يقاس عليه، كما ذكر ذلك أبو حيان في كتابه التذييل والتكميل[١١].وذهب فريق من النحويين إلى منع عمل المصدر عمل فعله إذا كان في صيغة الجمع، وجعلوا ما ورد في الشعر داخلا في باب الضرورات [١٢]. وتحدث ابن مالك عن هذه المسألة مفصلا، واختار رأيا وسطا من تلك الآراء النحوية السابقة، حيث أجاز إعمال المصدر المجموع على قلة؛ وبين سبب الجواز بقوله: "لأن صيغة المصدر وإن زال معها الصيغة الأصلية فإن المعنى باق ومتضاعف بالجمعية؛ لأن جمع الشيء بمنزلة ذكره متكررا بعطف، قال –رحمه الله– : " فلذلك منع التصغير إعمال المصدر وإعمال اسم الفاعل، ولم يمنع الجمع إعمال المصدر ولا إعمال اسم الفاعل؛ لآن إعمال اسم الفاعل كثير، فكثرت شواهد إعماله مجموعا، وجمع المصدر قليل فقلت شواهد إعماله مجموعا"[١٣].واستشهد على جواز الإعمال بشواهد من الشعر على قلتها، وذكر منها قول علقمة [١٤]:

وقد وعدتك موعدا لو وَفَتْ به مواعدَ عرقوب أخاه بيثرب

فقد عمل جمع التكسير "مواعد" عمل فعله؛ فنصب المفعول "أخاه".

كذلك استشهد [١٥] بقول ابن الزبير الأسدي [١٦]

كأنك لم تُنْبأ ولم تك شاهدا بلائي وكرّاتي الصنيعَ ببيطرا

فكرّاتي جمع (كرة) وهو مصدر الفعل (كرّ، يكرّ) ، ونصب به "الصنيع" .

واستشهد ابن مالك [١٧]على الجواز كذلك بقول الأعشى وهو يمدح هوذة بن علي الحنفي[١٨]:

وجربوه فما زادت تجاربهم أبا قدامة إلا الحزم والفنعا

فقد عمل الجمع "تجاربهم" النصب في "أبا قدامة"

ومن الشواهد التي استدل بها على الجواز[١٩]، قول أعشى قيس[٢٠]:

إن عِداتك إيانا لآتيــة حقا، وطيبةٌ ما نفسٌ بموعود

فالمصدر "عِداتك" نصب المفعول به "إيانا" وقد جاء في صيغة الجمع.ولتقوية رأيه النحوي في هذه المسألة استشهد [٢١] بقول العرب: "تركته بملاحس البقر أولادَها"[٢٢]، والشاهد فيه أن المصدر المجموع "ملاحس" عمل النصب في "أولادها" .وما اختاره ابن مالك ورجحه في جواز عمل المصدر المجموع على قلة هو الأقرب إلى روح اللغة المستعملة، خاصة وأنه لا يمكن أن ندخل المثل العربي الذي استشهد به ابن مالك في باب الضرورات، ولعل الأستاذ عباس حسن –رحمه الله– أشار إلى اختيار ابن مالك لدى قوله: "أجاز بعض النحاة إعمال المصدر في حالة الجمع، ورأيه حسن؛ لورود السماع به في بضعة أمثلة؛ ولما فيه من تيسير يفيد ولا يضر [٢٣] .

المسألة الثالثة إعمال المصدر محدودا

أجمع النحاة [٢٤] أنه لا يجوز أن يعمل المصدر المحدود الدال على المرة عمل فعله، فلا يقال: سرتني أكلتُك الطعامَ قليلا، واختار ابن مالك مذهب الجمهور، فمنع إعمال المصدر المحدود؛ لأنه –كما قال– :"غُير عن الصيغة التي اشتق منها الفعل، فلا يقال: عرفتُ ضربتَك زيدا، ونحو ذلك" [٢٥]. وصرح بأن "ما رُوي مثله عمن يوثق بعربيته حُكم بشذوذه، ولم يُقس عليه" [٢٦].

ثم ذكر عدة شواهد شعرية جاءت على الإعمال، منها قول الشاعر [٢٧]:

يحايي به الجَلْد الذي هو حازم بضربة كفيه الملا نفْس راكب

فقد عمل المصدر المحدود "ضربة" عمل فعله فأضافه إلى فاعله "كفيه"، ونصب المفعول به "المَلَا".

وقال –رحمه الله– وهو يتحدث عن الإعمال وقد اجتمع في قول ابن الزبير الأسدي:

كأنك لم تُنبأ ولم تك شاهدا بلائي وكرّاتي الصنيع ببيطرا[٢٨]

فالبيت كما قال ابن مالك شاهد على إعمال المصدر المجموع، وشاهد على إعمال المحدود أيضا؛ لأن "الكرات" جمع "كرة" وقد نصب به "الصنيع" فواحده أحق بذلك؛ لأن الواحد أقرب إلى اللفظ الأصلي وهو"الكَر" ، ومن إعمال المحدود قول كثيّر[٢٩]:

وأجمعُ هجرانا لأسماء إن دنت بها الدارُ، لا من زَهْدةٍ في وصالها

فقد جاءت كلمة "زهدة" مصدرَ مرة تعلق به الجار والمجرور "في وصالها"وذهب ابن مالك إلى جواز إعمال المصدر إذا جاء على وزن فَعْلة إذا لم يقصد منه التحديد، وإلى هذا أشار بقوله: "فلو كان "فعْلة" مصدرا غير مقصود بهائه التحديد كرَهْبَة ساوى العاري منها في صحة العمل، فمن ذلك قول الشاعر(٣٠):

فلولا رجاء النصر منك ورهبةٌ عقابَك قد كانوا لنا كالموارد

فقد جاء المصدر "رهبة" عاملا النصب في "عقابك" ولم يكن دالا على المرة. ومن الواضح أن ما ذهب إليه جمهور النحاة، ورجحه ابن مالك هو الأصوب؛ لأن ما ورد في شعر العرب من السماع الذي يحفظ ولا يقاس عليه

المسألة الرابعة تقديم نعت المصدر على معموله

هل يجوز وصف المصدر قبل ذكر معموله كما في قولنا: أسعدني وفاؤُك العظيمُ الأمانةَ، بتقديم نعت المصدر "العظيم" على معموله المفعول به "الأمانة" ؟ ذهب جمهور النحاة إلى أنه لا يجوز الفصل بين المصدر ومعموله بالنعت؛ لأنه أجنبي عنه[٣١]ورجح ابن مالك مذهب الجمهور، جاء ذلك في قوله: " ولا يتقدم نعت المصدر على معموله، فلا يقال: عرفت سوْقَك العنيف الإبل ؛ لأن معمول المصدر منه بمنزلة الصلة من الموصول، فلا يتقدم نعت المصدر على معموله، كما لا يتقدم نعت الموصول على صلته" [٣٢].

واتباعا لمنهجه النحوي فإنه لجأ إلى تأويل ماورد في كلام العرب، فقال[٣٣] :"فإن ورد ما يوهم خلاف ذلك قُدّر فعل بعد النعت يتعلق به المعمول المتأخر، فمن ذلك قول الحطيئة[٣٤] :

أزمعْتُ يأسا مبينا من نَوالكم ولن يُرى طاردا للحرِ كاليأس

ثم قال[٣٥] –رحمه الله– :"فالمتبادر إلى فهم سامع هذا البيت تعليق "من نوالكم" بـ "يأسا" ، وهو غير جائز كما ذكرت، بل يتعلق بـ "يئست" مضمرا، فلو أخرّ النعت، وقدّم المعمول لم يمتنع كقول الشاعر:

إن وجدي بك الشديد أراني عاذرا مَنْ عهدت فيك عذولا

ولقد رأيت الدكتور محمد عيد في كتابه "النحو المصفى" تحدث عن هذه المسألة فأجاز الفصل، جاء ذلك في حديثه عن شروط إعمال المصدر عمل فعله، ومنها: "ألا يوصف المصدر قبل أن يؤدي عمله في الجملة، وخالف في ذلك بعض النحاة، فأعملوا المصدر الموصوف مطلقا، ومن ذلك قول الشاعر:

إنّ وجْدي بك الشديدَ أراني عاذرا مَنْ عهدت فيك عذولا

ولهذا الرأي المخالف وجاهته، والذوق اللغوي يقبله، إذ تقول: كان توقعي الشديدُ الخطرَ نجاةً لي" [٣٦]

وأعقب على كلام الدكتور محمد عيد بأمرين:

الأول: أنه لم يفرق بين وصف المصدر العامل قبل ذكر معموله كما مثل بقوله: كان توقعي الشديدُ الخطرَ نجاةً لي، حيث تقدمت الصفة "الشديد" على معمول المصدر "الخطر" ، وبين قول الشاعر، إذ تقدم الجار والمجرور "بك" على صفة المصدر العامل "وجدي" ، وهي كلمة "الشديد" ، والفرق بين المثالين واضح، فتقديم الصفة على معمول المصدر ممتنع كما ذكر ذلك جمهور النحاة، ورجحه ابن مالك، وتقديم

الجار والمجرور على صفة المصدر العامل جائز.وقوله: "إن تقديم نعت المصدر قبل ذكر المعمول يقبله الذوق اللغوي، وله وجاهته..." أقول إن هذا لا يسلم له؛ لأن الأمثلة التي أوردها وغيرها عند قراءتها فيها شيء من اللبس والإبهام، وإنما تبنى القواعد النحوية على الكثير الوارد في السماع؛ ولهذا أرى أن ما اختاره ورجحه ابن مالك في هذه المسألة هو الصواب.

المسألة الخامسة إعمال المصدر إذا قدر بالفعل مع الحرف المصدري

من شروط إعمال المصدر صحة أن يحل محله فعل مع "أن" المصدرية، والزمان ماض أو مستقبل ، نحو: عجبت من كلامك زيدًا أمسِ، فتقديره: عجبت من أَنْ كلّمته أمس، ويسرني صُنْعُك الخيرَ غدا، أي يسرني أن تصنعَ الخيرَ غدا، أو يصح أن يحل محله فعل مع "ما" المصدرية والزمان حال، نحو: يسعدني إطعامك اليتيم الآن، أي ما تطعمه.

وقد أوجب هذا الشرط جمهور النحاة كما ذكر السيوطي [٣٧]، وإليه ذهب ابن جني [٣٨] وابن الناظم [٣٩] ، وابن عقيل [٤٠] ، وابن هشام [٤١] ،والمرادي [٤٢] ، وآخرون.

وخالف ابن مالك مذهب جمهور النحويين، وأجاز ذلك على قلة، واستشهد على الجواز بشواهد شعرية ونثرية، صرح بذلك لدى حديثه عن هذا الشرط: "وشرطت في ذلك تقديره بفعله وبأن الخفيفة، أو أن المصدرية، أو "ما" أختها، احترازا من المصدر المؤكد والمبين للهيئة" [٤٣]، لكن هذا الشرط ليس لازما عند ابن مالك، بل جعله غالبا، ويظهر ذلك في قوله: "وليس تقدير المصدر العامل بأحد الأحرف الثلاثة شرطا في عمله، ولكن الغالب أن يكون كذلك، ومن وقوعه غير مقدر بأحدها قول العرب: "سَمْعُ أذني زيدا يقول ذلك، وقول أعرابي: اللهم إن استغفاري إياك مع كثرة ذنوبي للؤم، وإن تركي الاستغفار مع علمي بسعة عفوك لغيٌّ" [٤٤].

ثم قال: "ومن أمثلة سيبويه: متى ظنك زيدا أميرا" [٤٥]، فالمصدر "سَمْعُ" عمِل عمَل فعله فنصب "زيدا" ، و"استغفاري" عمل النصب في "إياك" ، و"ظنك" عمل النصب في "زيدا" ، مع أنه لا يمكن تقديرها بحرف مصدري مع الفعل، ثم استشهد على جواز الإعمال من غير تقدير بشواهد شعرية [٤٦]، منها قول الشاعر:

عهدي بها الحيَّ الجميع وفيهم قبل التَّفَرقِ مَيْسَرٌ ونَدام [٤٧]

وقول الراجز: ورأي عينيَّ الفتى أباكا يعطي الجزيل، فعليك ذاكا [٤٨]

وقول الآخر: لا رغبةً عما رغْبتِ فيه مني فانْقُصِيه أو زِيْديه [٤٩]

فالمصدر "عهدي" نصب المفعول "الحي" في البيت الأول، و "رأي" عمل النصب في "الفتى في البيت الثاني، وفي الشاهد الثالث تعلق الجار والمجرور "عما" بالمصدر "رغبة" وهذه المصادر عاملة عند ابن مالك، مع أنه لا يصح إحلال فعل مع حرف مصدري محلها، كما أنّ تلك الشواهد الشعرية أو النثرية عنده لا تحتاج إلى تأويل أو تقدير.

وما ذهب إليه ابن مالك لم يؤيده فيه كثير من النحاة [٥٠]، وألزموا إعمال المصدر عمل فعله أن يحل محله فعل مع "أن" المصدرية وغيرها، وكان من أبرزهم أبو حيان، فبعد أن أورد كلام ابن مالك، قال: "وأما ما زعم أنه لا يتقدر بحرف مصدري، فليس كما زعم، بل كلها تتقدر بحرف مصدري والفعل؛ لأن قوله : "سمعُ أذني زيدا" و "عهدي بها الحي الجميع" و "رأي عيني الفتى" من باب "ضربي زيدا قائما" ، وهو بتقدير حرف مصدري والفعل، وكذلك "إن استغفاري" ، و "ولا رغبة" ، أي : أن أستغفرك، ولا أن أرغب، وكذلك "متى ظنك"، أي متى أن أظن" [٥١]. وما اختاره ابن مالك في هذه المسألة هو الصحيح ؛ لأن الشواهد النثرية والشعرية التي نقلها تجيز إعمال المصدر من غير تقدير فعل مع "أن" و "ما" المصدرية، لكنها – كما ذكر– ليست الغالب، أي أنها قليلة، تحفظ ولا يقاس عليها,

وهذا الاختيار والترجيح –فيما أرى– خير من التأويلات والتقديرات التي يكون فيها التكلف واضحا.

المسألة السادسة تقديم المفعول به وشبه الجملة على المصدر

أجمع النحاة [٥٢] على منع تقديم المفعول به على المصدر، فلا يجوز عندهم كما قال ابن هشام [٥٣] : "أعجبني زيداً ضربُك، وسبب منعهم ذلك أن المصدر لكونه مقدرا بأن والفعل لم يجز تقديم معمول المصدر؛ لأنه لما تقَّدرَ المصدر بالموصول عُومل معاملته،، فكما لا تتقدم الصلة ولا شيء منهما على الموصول فكذلك لا يتقدم معمول المصدر عليه "[٥٤]. وقد وافق ابن مالك جمهور النحويين في منع تقديم المفعول به على المصدر، وهو وإن لم يصرح بذلك نصا، لكنه يُفهم من سياق حديثه عن تقديم المعمول عن المصدر عموما، وتمييز ذلك عن تقديم شبه الجملة.

قال –رحمه الله– : " قد تقدم بيان كون المصدر العامل بإجماع مقدرا بحرف مصدري موصول بفعل، وأن ذلك التقدير غالب لا لازم، فاستحق بلزوم هذا التقدير أن يخالف معموله الصلة بجواز الاستغناء عنه، وأن يوافقها في منع التقدم؛ فلهذا قلت: ومعموله كصلة في منع تقديمه [٥٥] " و ما ذهب إليه جمهور النحاة و وافقهم فيه ابن مالك من منع تقديم المفعول على المصدر كما في قولنا: أعجبني الفقيرَ مساعدتُك، هو الصواب؛ لأنه لم يرد في السماع ما يدل على جواز ذلك. وأما تقديم شبه الجملة على المصدر، كما في قولنا: أعجبني في الدار إكرامُ زيدٍ، و أعجبني ليلاً إكرامُ زيدٍ، بتقديم الجار والمجرور "في الدار" والظرف "ليلا" على المصدر "إكرام" ففيه عدة أقوال:

الأول: أن بعض النحاة – كما قال أبو حيان – تساهل في الجار والمجرور والظرف ، فجوّز تقديمهما على المصدر المقدر بحرف مصدر والفعل [٥٦] ".

الثاني: أنه لا يجوز، وما جاء في السماع فإنه يؤول، أو أنه يعد داخلا في باب النادر، وإليه ذهب ابن مالك، وقد أطال الحديث عن هذه المسألة النحوية، واستشهد على ذلك بعدة شواهد شعرية، فقال – رحمه الله – : "" قد تقدم بيان كون المصدر العامل بإجماع مقدرا بحرف مصدري موصول بفعل، وأن ذلك التقدير غالب لا لازم، فاستحق بلزوم هذا التقدير أن يخالف معموله الصلة بجواز الاستغناء عنه، وأن يوافقها في منع التقدم والفصل؛ فلهذا قلت: ومعموله كصلة في منع تقديمه وفصله [٥٧]". وتابع ابن مالك حديثه عن منع تقديم شبه الجملة على المصدر، فقال" ثم قلت: ويُضْمَرُ عاملٌ فيما أوهم خلاف ذلك، أو يعد نادرا، فنبهت بذلك على أنه قد يجيء ما قبل المصدر متعلقا به من جهة المعنى تعلق المعمول بالعامل، كقول تميم العجلاني:

لقد طال عن دهماء لَدّي وعِذرتي وكِتْمانُها أكْنِي بأمّ فلان [٥٨]

وكقول عمر بن أبي ربيعة [٥٩]: ظنُّها بي ظنُّ سوءٍ كله وبها ظني عفافٌ وكرَم

ثم ذكر ابن مالك شواهد أخرى على مجيء شبه الجملة متقدما على المصدر، فقال :

وكقوله [٦٠]: طالَ عن آل زينبَ الإعراضُ للتعدي، وما بنا الإبغاض [٦١]

وكقول الآخر: وبعض الحلم عند الجهـ ـل للذلة إذعان [٦٢]

وبعد أن أورد ابن مالك هذه الشواهد الشعرية قال [٦٣]:

فلنا في هذه أن نعلق ما تقدم بمصدر محذوف لدلالة الموجود عليه كأنه :لدّي عن دهماء لدّي ، وظني بها ظني ، وطال الإعراض عن آل زينب الإعراض ،وبعض الحلم إذعان للذلة إذعان، ويكون هذا التقدير نظير قولهم في قوله تعالى: {وَكَانُواْ فِيهِ مِنَ ٱلزَّاهِدِينَ }[٦٤]،أي أن تقديرها: وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين.

ونظير قولهم في : أينما الريح تمّيلها تملْ [٦٥] و تقديره :أينما تميلها الريح تميلها تمل

وتابع توجيهه للشواهد السابقة قائلا :"ولنا أن نجعل ما تقدم متعلقا بنفس المصدر الموجود، إما على نية التقديم والتأخير، وإما على أن ذلك استبيح في المصدر وإن لم يستبح مثله في الموصول المحض، كما استبيح استغناؤه عن معمول لا دليل عليه، وإن لم يستبح مثله في صلة الموصول" [٦٦] وهذا الرأي الذي اختاره ابن مالك في مسألة تقديم شبه الجملة على المصدر أشار إلى جزء منه في كتابه شرح الكافية الشافية، ويظهر ذلك في قوله: "فإن وقع ما يوهم خلاف ما ينبغي تُلطِف له فيما يؤمن معه الخطأ، ويثبت به الصواب"[٦٧]، ومما يوهم التقديم قول الشاعر:

وبعض الحلم عند الجهـــ ـل للذلة إذعان فليس اللام من قوله للذلة متعلقا

بما بعده من المصدر بل بمصدر محذوف قبله، يدل عليه الموجود بعده ، والتقدير: وبعض الحلم عند الجهل إذعان للذلة إذعان [٦٨]. في ختام الحديث عن هذه المسألة النحوية أود أن أقول كما قال الأستاذ عباس حسن . رحمه الله . في كتابه النحو الوافي: أما المعمول شبه الجملة فالأحسن الأخذ بالرأي الذي يبيح تقديمه [٦٩] ، لوروده في القرآن الكريم ، في قوله تعالى: { فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ ٱلسَّعۡىَ } [٧٠]، وقوله تعالى: { خَٰلِدِينَ فِيهَا لَا يَبۡغُونَ عَنۡهَا حِوَلَا } [٧١]، وقوله تعالى: { وَلَا تَأۡخُذۡكُم بِهِمَا رَأۡفَةٞ فِي دِينِ ٱللَّهِ} [٧٢]،

وقولهم : اللهم اجعل لنا من أمرنا فرجا، وقول الشاعر: وبعض الحلم عند الجهـ ـل للذلة إذعان

والأصل: السعي معه، حولا عنها، رأفة بهما ، فرجا لنا من أمرنا ، إذعان للذلة ... .ولا داعي للتكلف و التأويل من غير داع ، وبخاصة في القرآن الكريم [٧٣] .

المسألة السابعة إعمال المصدر المنون

أجاز ابن مالك إعمال المصدر المنون ،وجعل إعماله في هذه المسألة اكثر من إعماله في المقترن بالألف واللام كما في قولنا : أعجبني إكرامٌ زيدا، وصرح بذلك لدى حديثه عن هذه المسألة بقوله:"المصدر الذي نحن بصدده مضاف أو منون تنوينا ظاهرا أو مقدرا، أو مقرون بالألف واللام ، نحو: عرفت ضربك زيدا ، وشتما عمرا ، والإكرام خالدا ، وإعمال المضاف أكثر من إعمال غير المضاف، لأن الإضافة تجعل المضاف إليه كجزء من المضاف ، كما يجعل الإسناد الفاعل كجزء من الفعل ، ويجعل المضاف كالفعل في عدم قبول التنوين والألف واللام ، فقويت بها مناسبةُ المصدرِ الفعلَ ، فكان إعماله أكثر من إعمال عادم الإضافة ، وهو المنون والمقترن بالألف واللام ،إلا أن في المنون شبها بالفعل المؤكد بالنون الخفيفة، استحق به أن يكون أكثر إعمالا من المقترن بالألف واللام"(٧٤) ثم ذكر رحمه الله . شواهد من القرآن الكريم والشعر على جواز الإعمال، فقال: "ومن إعمال المنون قراءة نافع و ابن عباس وعاصم وحمزة {فَكُّ رَقَبَةٍ أَوۡ إِطۡعَٰمٌ فِي يَوۡمٖ ذِي مَسۡغَبَةٖ يَتِيمٗا}(٧٥)، وقراءة أبي بكر بن عاصم {بِزِينَةٍ ٱلۡكَوَاكِبِ}(٧٦) ، أي بتزيين الكواكب، ويجوز أن يكون منه {وَيَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَمۡلِكُ لَهُمۡ رِزۡقٗا مِّنَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ شَيۡـٔٗا}(٧٧)، ثم ذكر بعض الشواهد الشعرية على الإعمال فقال: ومنه قول زياد الأعجم :

ببذلٍ في الأمور وصدقِ بأسٍ وإعطاءٍ على العللِ المَتَاعا (٧٨)

وقول الفرزدق: فَرُمْ بيديك هل تستطيع نقلاً جبالًا من تهامةَ راسيات (٧٩)

وما أجازه ابن مالك في إعمال المصدر المنون عمل فعله هو مذهب سيبويه (٨٠)، والبصريين (٨١) عموما، ووافقهم في الجواز كثير من النحاة منهم ابن جني (٨٢) ،والفارسي(٨٣)، وابن عصفور(٨٤)، وابن السراج (٨٥)، وأبو حيان (٨٦) ، وابن يعيش(٨٧)، وابن هشام (٨٨)، وغيرهم من النحاة المتقدمين والمتأخرين. وقد منع الفراء والكوفيون(٨٩) إعمال المصدر المنون عمل فعله، وأوّلوا ما جاء في القرآن الكريم، أو الشعر. وما ذهب إليه سيبويه والبصريون واختاره ابن مالك هو الصحيح ، لوروده في بعض القراءات القرآنية ، والشواهد الشعرية وهي كثيرة ، ومنها إضافة إلى ما ذكره ابن مالك قول الشاعر :

بضربٍ بالسيوف رؤوسَ قومٍ أزلنا هامَهُنَ عن المَقِيل (٩٠)

فقد عمل المصدر المنون "ضرب" النصب في "رؤوس"

وقول الشاعر: فلولا رجاءُ النصر منك ورهبةٌ عقابَك قد كانوا لنا كالموارد (٩١)

والشاهد فيه أن "عقابك" جاء منصوبا بالمصدر المنون "رهبة " يضاف إلى هذه الشواهد من القرآن الكريم والشعر العربي ما حكى هشام .كما قال أبو حيان–(٩٢) عن بعض العرب قولهم: "عجبت من أكلٍ الخبيصَ"

المسألة الثامنة إعمال المصدر المقترن بالألف واللام

للنحاة في إعمال المصدر المقترن بالألف واللام كما في قولنا : عجبت من الضربِ زيدٌ عمْرًا بنصب المصدر "الضرب " المفعول به "عمرًا" (٩٣) ، ولهم في هذه المسألة مذاهب (٩٤) :

أحدها : أنه لا يجوز إعماله، وهو مذهب الكوفيين والبغداديين ، ووافقهم جماعة من البصريين وما جاء في السماع فمؤول عندهم على تقدير عاملٍ يفسره المصدر المذكور (٩٥) .وسبب منعهم الإعمال وجود الألف واللام ،لأنه لما تعرّف بَعُدَ من شَبَه الفعل" (٩٦). ثانيها: يجوز إعماله على قبح، وهو مذهب الفارسي (٩٧)، وجماعة من البصريين" ثالثها :الجواز، وإليه ذهب سيبويه (٩٨)، وكثير من البصريين (٩٩)، واختاره الفراء(١٠٠).أما ابن مالك فله في مسألة إعمال المصدر المقترن بالألف واللام مذهب خالف فيه نحاة البصرة و الكوفة وغيرهم، ويمكن إجماله فيما يأتي :

١. أن الإعمال قليل ، جاء ذلك في قوله : "ثم بينت أنه في عمله منون أو مضاف ، أو معرف ب "أل" وإن كان إعمال المعرف ب(أل) قليلا" (١٠١).

٢. لم يرد الإعمال في القرآن الكريم إلا في آية واحدة ويدخلها الاحتمال ، قال . رحمه الله . "لم يجئ إعمال المقترن بالألف واللام إلا في موضع محتمل، وهو قوله تعالى: {لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلۡجَهۡرَ بِٱلسُّوٓءِ مِنَ ٱلۡقَوۡلِ إِلَّا مَن ظُلِمَۚ}(١٠٢) فيحتمل أن يكون "من " في موضع رفع بالجهر، على تقدير لا يحب الله أن يجاهر بالسوء من القول إلا من ظلم، ويحتمل أن يكون الكلام قد تم قبل "إلا " وتكون في موضع نصب على الاستثناء"(١٠٣)

٣. استشهد ببيتين من الشعر كدليل على الجواز ، قال (١٠٤): "ومما جاء في الشعر قول الشاعر:

لقد علمت أُولى المغيرة أنني كررت فلم أنْكُل عن الضرب مِسْمَعا (١٠٥)

ومنه: ضعيف النكاية أعداءَه يخال الفرارَ يُراخِي الأجَل (١٠٦)

٤. ورَدَّ ابن مالك مذهب الكوفيين الذين منعوا إعمال المصدر المقترن بالألف واللام، وأولوا ما جاء في السماع على تقدير عامل يفسره المصدر المذكور، وجعل ذلك من التأويل المتكلف، وقد صرح بذلك في قوله (١٠٧): "ومن النحويين من يزعم أن العمل بعد المقترن بالألف واللام بفعل مضمر فيقدر في الأول "ضربت مسمعا " وهو اسم رجل ويقدر في الثاني "ينكي أعداءه "وهذا مع مافيه من التكلف مردود بإتيان النصب في مواضع لا يصلح فيها إتيان فعل كقول كثير:

تلوم امرأ في عُنفَوان شبابه وللترك أشياعَ الضلالةِ حينُ (١٠٨)

وكقول الأخر : فإنك و التأبينَ عروةَ بعدما دعاك وأيدينا إليه شوارعُ (١٠٩)

وما ذهب إليه ابن مالك في مسألة إعمال المصدر المحلى بالألف واللام على قلة هو الصحيح ، لعدم وروده في القرآن الكريم ولقلة سماعه عن العرب، ولغياب صفة البلاغة والجمال في هذا النوع من الأساليب في الكلام .

المسألة التاسعةأحوال المصدر العامل المضاف

المصدر العامل المضاف له أحوال متعددة من أهمها :

أولها : أن يكون مضافا إلى فاعله فيجره، ثم ينصب مفعوله (١١٠)، نحو : عجبت من شرب زيد العسلَ، قال ابن مالك (١١١) عن هذه المسألة :"وأكثر استعمال المضاف مضافا إلى الفاعل ناصبا بعده المفعول به ، نحو: {وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ} (١١٢) ، {وَأَخْذِهِمُ ٱلرِّبَوٰاْ وَقَدْ نُهُواْ عَنْهُ وَأَكْلِهِمْ أَمْوَٰلَ ٱلنَّاسِ بِٱلْبَٰطِلِ} (١١٣) ، {لَوْلَا يَنْهَىٰهُمُ ٱلرَّبَّٰنِيُّونَ وَٱلْأَحْبَارُ عَن قَوْلِهِمُ ٱلْإِثْمَ وَأَكْلِهِمُ ٱلسُّحْتَ} (١١٤)

الثانية : أن مضاف المصدر العامل إلى مفعوله ثم يأتي فاعله ،نحو: عجبت من شرب العسل زيد، وقد وصف بعض النحاة هذه الحالة بأنها لا تجوز إلافي الشعر(١١٥) وذهب ابن مالك إلى جواز إضافة المصدر إلى المفعول به مع ذكر الفاعل، لكنه وصفه بالقلة، واستدل على الجواز بشواهد من القرآن الكريم والحديث الشريف ،والشعر، قال . رحمه الله . : "على أن ذكر الفاعل مرفوعا بعد إضافة المصدر إلى المفعول به أقل من الاستغناء عنه؛ ولذا لم يجئ في القرآن رفعه بعد الإضافة إلا في رواية يحيى بن الحارث عن ابن عامر أنه قرأ {ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ عَبْدَهُۥ زَكَرِيَّآ} (١١٦) بضم الدال والهمزة (١١٧) ، ويمكن أن يكون مثله: {وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا} (١١٨) على تقدير "ولله على الناس أن يحج البيت من استطاع، والمشهور جعل "مَنْ " بدلا من الناس" (١١٩) ومن الأدلة التي اعتمد عليها ابن مالك في الجواز قوله :" ومن ذكر الفاعل مرفوعا بعد الإضافة إلى المنصوب به قول النبي صلى الله عليه وسلم : "وحج البيت من استطاع إليه سبيلا" (١٢٠) ، فـ "مَنْ" في موضع رفع بـ "حِجُّ" (١٢١). ثم استشهد على صحة مذهبه بشواهد شعرية، جاء ذلك صريحا في قوله : ومن رفع المصدر الفاعل بعد الإضافة قول الشاعر : ألا إن ظلمَ نفسِه المرءُ بيّنٌ إذا لم يصنها عن هوى يغلبُ العقلا (١٢٢)

ومثله: أمن رسمِ دارٍ مُربِعٌ ومُصَّيفُ لعينيك من ماء الشؤون وكِيفُ (١٢٣)

الشاهد فيه أن المصدر "ظلم " جاء مضافا إلى المفعول به (نفسه)، ثم ذكر الفاعل "المرء". وما اختاره ابن مالك في مسألة إضافة المصدر إلى المفعول به، ثم ذكر فاعله هو الأقرب إلى الصواب ، لأنه ليس ضرورة شعرية، لكنه قليل يحفظ ولا يقاس عليه ، لمجيئه في بعض القراءات القرآنية وحديث الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم ، وبعض الشواهد الشعرية التي ذكرها النحاة في مصنفاتهم (١٢٤).

المسألة العاشرة حكم تابع المجرور بالمصدر

لتابع المجرور بالمصدر كالعطف، و النعت، و التوكيد، و البدل حالتان :

الحالة الأولى: إضافة المصدر إلى فاعله، والفاعل مجرور لفظا، مرفوع محلا ، فيجر التابع مراعاة للفظ، و الرفع مراعاة للمحل، نحو: عجبت من شربِ زيدٍ الظريفِ العسلَ ، فكلمة "الظريفُ" بالرفع نعت للفاعل "زيد" إتباعا للمحل و "الظريفِ" بالجر إتباعا للفظ .

الحالة الثانية : أن يضاف المصدر إلى المفعول به مع ذكر الفاعل فيجر التابع على اللفظ، وينصب على المحل، نحو : سررت من أكلِ الخبزِ و اللحمِ زيدٌ، فيجوز عطف "اللحم" على المفعول به "الخبزِ" بالكسر حملا على اللفظ ، ويجوز نصبه "واللحمَ" حملا على المحل.

وقد اختلفت آراء النحاة في الإتباع على المحل ، ويمكن حصرها في مذاهب ثلاثة كما قال أبو حيان:

أحدها: مذهب سيبويه، و المحققين من البصريين أنه لا يجوز.

ثانيها: مذهب الكوفيين، وجماعة من البصريين أنه يجوز في الإتباع على محل المفعول المجرور يلتزمون ذكر الفاعل ، ولا يجيزون حذفه ، فتقول : عجبت من شرب الماء واللبن (١٢٥) زيدٌ .

ثالثها: مذهب الجرمي، فأجاز ذلك في العطف والبدل، ومنع في النعت والتوكيد [١٢٦].و تحدث ابن مالك عن مسألة تابع المجرور بالمصد، ويمكن تلخيص رأيه فيها وترجيحاته على النحو التالي : الأول : إذا أضيف المصدر إلى فاعله فيكون التابع النعت أو الاسم المعطوف مجرورا بحملها على اللفظ، نحو: عجبت من أكل زيدٍ الظريفِ العسلَ، وجعل ذلك هو الأجود، صرح بذلك كما قال في شرح التسهيل: "المجرور بالمصدر المضاف إما مرفوع المحل، و إما منصوبه [١٢٧] ، فلك فيما نُعت به ، أو عُطف عليه أن تجره على اللفظ ، وهو الأجود" [١٢٨] و لكنه أجاز أيضا رفع الاسم المطوف إتباعا على المحل كما في المثال السابق: (عجبت من أكل زيد الظريفُ العسلَ) برفع الظريف، و استشهد على الجواز بما ورد في القراءات القرآنية، وشواهد من الشعر قال . رحمه الله . [١٢٩] : "ولك أن ترفعه إن كان المجرور مرفوع الموضع، ...ومن شواهد الرفع قراءة الحسن {أُوْلَٰئِكَ جَزَآؤُهُمْ أَنَّ عَلَيْهِمْ لَعْنَةَ ٱللَّهِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ}[١٣٠] ومثله قول الشاعر :

يا لعنةُ اللهِ والأقوامِ كلهم والصالحون على سِمعَان من جار [١٣١]

ومن شواهد رفع النعت قول الشاعر :

السالكُ الثغرةَ اليقطان سالكُها مشي الهلوك عليها الخيعلُ الفُضُلُ [١٣٢]

الحالة الثانية : أن يكون المصدر مضافا إلى مفعوله، وينصب النعت أو المعطوف إتباعا للمحل، أو حملا على الموضع، وأشار ابن مالك إلى هذا بقوله [١٣٣]: "ولك أن تنصبه حملا على الموضع إن كان المجرور[١٣٤] منصوب الموضع"

ومن شواهد نصب المعطوف لكون المجرور منصوب المحل قول الراجز [١٣٥]:

وقد كنت داينت بها حسّانا مخافة الإفلاس واللّيانا

قال و مثله [١٣٦]: هويت ثناءً مستطاباً مؤبّدا فلم تخلُ من تمهيدِ مجدٍ وسوددا

ثم استشهد ابن مالك على جواز نصب النعت حملا له على الموضع، فقال [١٣٧]: "ومن شواهد نصب النعت لكون المجرور منصوب المحل قول الراجز [١٣٨]:

ما جعل امرأً القومُ سيدَا إلا اعتيادُ الخلقِ المُمَجَدَا

الحالة الثالثة : إذا كان المصدر مضافا إلى المفعول به ولم يذكر الفاعل فإن التابع كما قال ابن مالك [١٣٩] على ثلاثة أوجه في تابع المجرور، من نحو: عرفت تطليق المرأة ، في نعت المرأة، والمعطوف عليها: الجر على اللفظ، والنصب على تقدير المصدر بفعل الفاعل ، والرفع على تقديره بفعل ما لم يسم فاعله، وفي الحديث: "أمر بقتل الأبتر وذو الطفيتين" [١٤٠] على تقدير: أمَرَ أن يُقتل الأبترُ وذو الطُفْيتين".

الخاتمة

في ضوء ما ذكرته مفصلا في بحثي "ترجيحات ابن مالك في باب "إعمال المصدر" في ضوء كتابه "شرح التسهيل" يمكنني أن أجمل النتائج التي توصلت إليها بما يلي :

١- أثبت البحث أن ابن مالك لم يكن مجرد عالم نحوي مقلد لنحاة البصرة، أو لنحاة الكوفة، أو لغيرهم، فهو عالم بلغ مرتبة الاجتهاد في العلوم اللغوية عامة، وعلم النحو والصرف خاصة، فهو يعرض المسائل النحوية عرضا مفصلا ، وقد تتبع آراء النحاة تتبعا يكاد يكون فيها إحاطة، وفهمها فهما متقنا ، ثم يناقش النحاة نقاشا ليس فيه تعصب لأحد مهما بلغ من المنزلة العلمية ما بلغ، أو ميل لمدرسة نحوية ضد مدرسة نحوية أخرى ، ولا يدفعه حبه لبعض النحاة إلى اتباعه دونما دليل فهو حر في رأيه، واختياراته وترجيحه ، مع منهج ثابت يتتبعه في بحثه النحوي من حيث اعتماده على ما ورد في القرآن الكريم وقراءاته، والحديث الشريف، والكثير الوارد في كلام العرب شعرهم ونثرهم .

٢- أظهر البحث أن ابن مالك . رحمه الله . في مناقشاته للنحاة كان مراعيا لأدب الحوار والنقاش، عف اللسان، سليم المصدر، باحثا عن الحق، متواضعا فيما يختاره أو يرجحه ، محافظا على منزلة جميع النحاة الذين يرد آراءهم و أقوالهم ، دون أن ينال من أحد بكلمة سوء، وما سبب ذلك إلا لما عرف عنه من حفظ للقرآن الكريم، والحديث الشريف، وكثرة عباداته، فقد كان صاحب دين متين، وتقوى راسخة، وعفة ظاهرة [١٤١].

٣- أظهر البحث أن أصول الاحتجاج النحوي عند ابن مالك يقوم على الأصول التالية: القرآن الكريم وقراءاته، والحديث الشريف، والشعر العربي وكلام العرب، وقد استشهد . رحمه الله . بالقراءات القرآنية على اختلاف درجاتها ومسمياتها، واستشهد بحديثين شريفين، وبلغ مجموع الأبيات الشعرية التي استشهد بها أكثر من خمسة وعشرين شاهدا شعريا

٤- أظهر البحث أن ابن مالك في بعض الأحيان كان يؤول الشواهد النحوية لاصطدامها بقاعدة نحوية، أو أن الأخذ بها قد يؤدي إلى لبس في معنى الشاهد .

٥- أظهر البحث أن الكوفيين الذين اشتهروا بوضع قاعدة نحوية لشاهد شعري، أو نثري واحد، أظهر أنهم في بعض الأحيان يخالفون هذه القاعدة ويؤولون الشاهد تأويلا نحويا يخرجهم من اصطدام الشاهد بالقاعدة النحوية التي لا يعتقدون بصحتها.

ختاما أسأل الله تعالى أن يجعلني من الذين أصابوا فيما كتبوه، ونالوا أجر الإصابة، وإن حدث خطأ او سهو أو زلل، فابن آدم أقرب إلى النقص والقصور والخطأ، وما العصمة إلا لرسول صلى الله عليه وسلم .

المصادر والمراجع

١- ارتشاف الضرب : أبو حيان الأندلسي ، تحقيق : د- رجب عثمان محمد ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ط١ ، ١٤١٨ هـ .

٢- إرشاد الساري إلى ألفية ابن مالك برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر قيم الجوزية، تحقيق: د محمد عوض السهلي، أضواء السلف ، الرياض ط ١

٣- الأغاني: أبو الفرج الأصفهاني، تحقيق: إبراهيم الأبياري، مطبعة دار الشعب، القاهرة ١٩٧٤،١٩٦٩.

٤- الأمالي الشجرية: ابن الشجري، حيدر آباد- ١٣٤٩هـ.

٥- أمالي المرتضى: الشريف المرتضى، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم،ط١، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة ١٩٥٤م.

٦- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ابن هشام الأنصاري ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط١، ١٩٨٠م.

٧- الإيضاح العضدي : أبو علي الفارسي تحقيق : د- حسن فرهود ، القاهرة ، ١٩٦٩ م.

٨- البحر المحيط : أبو حيان الأندلسي ، مطابع النصر الحديثة ، الرياض ، بدون .

٩- التذكرة والتبصرة الصيمري ، تحقيق : د-فتحي أحمد علي الدين ، جامعة أم القرى ، مركز البحث العلمي ، ط١ ، ١٤٠٢ هـ .

١٠- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل : أبو حيان الأندلسي ، دار كنوز إشبيليا ، الرياض ، ١٤٣٤هـ

١١- توجيه اللمع : ابن الخباز، تحقيق: د- فايز دياب، دار السلام ، القاهرة ، ط ١، ١٤٢٣ هـ.

١٢- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: المرادي، تحقيق : د عبدالرحمن سليمان ، مكتبة الكليات الأزهرية ، ط٢

١٣- حماسة البحتري: أبو عبادة الوليد بن عبيد البحتري، تحقيق: لويس شيخو، بيروت ١٩١٠م.

١٤- خزانة الأدب : عبدالقادر البغدادي ، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه :د-محمد نبيل طريفي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٤١٨هـ

١٥- الخصائص : ابن جني ، تحقيق : عبدالحكيم بن محمد ، المكتبة التوفيقية ، القاهرة ، مصر ، بدون.

١٦- ديوان رؤبة : جمع وليم بن الورد ، ليبسك ، ١٩٠٣هـ.

١٧- ديوان زهير بن أبي سلمى : صنعة ثعلب ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٤ م.

١٨- ديوان الشماخ : تحقيق : صلاح الدين الهادي ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٦٨ م.

١٩- ديوان عمر بن أبي ربيعة : بيروت ، ١٣٧٠هـ

٢٠- ديوان عمر بن أبي ربيعة : بيروت ، ١٣٧٠ هـ

٢١- ديوان كثير عزة : جمع وشرح : د- إحسان عباس ، الكويت ، ١٩٦٢م.

٢٢- ديوان ابن مقبل ، تحقيق: د.عزة حسن : دمشق, ١٩٦٢م.

٢٣- ديوان الهذليين : الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٣٨٥هـ .

٢٤- شرح الأشموني على حاشية الصبان: تحقيق: محمود الجميل، مكتبة الصفا، القاهرة، ١٤٢٣هـ .

٢٥- شرح التسهيل : ابن مالك ، تحقيق:د .عبد الرحمن السيد ، و د-محمد بدوي المختون ، دار هجر للطباعة والنشر ، مصر ، ط١ ، ١٤١٠هـ.

٢٦- شرح التصريح على التوضيح : الأزهري ، البابي الحلبي .

٢٧- شرح جمل الزجاجي : ابن عصفور ، تحقيق : د- صاحب أبو جناح ، نشر وزارة الأوقاف العراقية ، بدون.

٢٨- شرح شذور الذهب : ابن هشام الأنصاري ،بدون .

٢٩- شرح ابن عقيل : تحقيق : محمد محي الدين عبدالحميد، المكتبة التجارية الكبرى، ط ١٤ ، ١٩٦٤ م.

٣٠- شرح المفصل : ابن يعيش ، مكتبة المتنبي ، القاهرة .
٣١- صحيح البخاري : المكتبة الإسلامية ، استانبول ، تركيا ، ١٩٧٩ م.
٣٢- صحيح مسلم : دار ابن الجوزي ، الرياض ، ط١ ، ١٩٢٢م.
٣٣- الضرورة :القزازة تحقيق: منجي الكعبي, تونس , ١٩٧١م.
٣٤- قطر الندى وبل الصدى: ابن هشام الأنصاري، المكتبة التجارية الكبرى، ط١١، ١٣٨٣هـ.
٣٥- الكامل في اللغة و الأدب: المبرد، المكتبة التجارية الكبرى ، مصر .
٣٦- الكتاب: سيبويه، تحقيق وشرح: عبدالسلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٧م.
٣٦- مجمع الامثال: الميداني، حققه: محمد محي الدين عبدالحميد ، مكتبة السنة المحمدية
٣٧- مرآة الجنان : اليافعي ، حيدر آباد,١٣٣٩هـ
٣٨- المساعد على تسهيل الفوائد : ابن عقيل، تحقيق : د- محمد كامل بركات، نشر البحث العلمي ,مكة المكرمة,١٤٠٠هـ.
٣٩- المفصل في علم العربية : الزمخشري ، دار الجيل ، بيروت ، ط٢ ، بدون .
٤٠- المقاصد الشافية : الشاطبي ، نشر جامعة أم القرى ، معهد البحوث العلمية ، مركز إحياء التراث الإسلامي ، ١٤٢٨هـ .
٤١- المقاصد النحوية : العيني ، تحقيق : محمد باسل السود ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٥م.
٤٢- المقتضب : المبرد ، تحقيق : محمد عبدالخالق عضيمة ، دار التحرير للطباعة ، القاهرة ، ١٣٨٥هـ
٤٣- نفح الطيب : المقري,القاهرة ،١٣٠٧هـ.
٤٤- النحو المصفى: د.محمد عيد ,عالم الكتب,١٤٣٠هـ.
٤٥- النحو الوافي : عباس حسن ,دار المعارف , مصر
٤٦- المؤلف والمختلف:الآمدي , تحقيق عبد الستار أحمد فراج ,القاهرة,١٩٦١ م
٤٧- همع الهوامع : شرح جمع الجوامع , السيوطي ,تحقيق : د . عبد الحميد هنداوي , المكتبة التوفيقية , مصر .

هوامش البحث

(١) قال بعض العلماء: إنه كان وحيد عصره. ينظر: نفح الطيب: ٢٥٧/٧، ومرآة الجنان: ١٧٤/٤
(٢) ينظر مذهب الكوفيين في: المساعد على تسهيل الفوائد: ٢ /٢٢٦ ، وهمع الهوامع: ٥٤/٣.
(٣) ينظر في مذهبهم في: المساعد على تسهيل الفوائد: ٢٢٦/٣ ، وارتشاف الضرب: ٢٥٧/٥.
(٤) شرح التسهيل: ١٠٦/٣.
(٥) ديوان زهير بن أبي سلمى: ص١٨، وينظر في المقاصد الشافية: ٢٢٦/٤، وخزانة الأدب:١٢٠/٨.
(٦) شرح التسهيل: ١٠٦/٣.
(٧) ينظر في هذا التأويل وغيره في المساعد:٢٢٦/٢، والهمع:٥٤/٣.
(٨) شرح التسهيل:١٠٦/٣.
(٩) المرجع السابق: الجزء والصفحة نفسها.
(١٠) ينظر في: توضيح المقاصد والمسالك: ٣ / ٩.
(١١) التذييل والتكميل: ١١ / ٦٠.
(١٢) شرح الأشموني: ٢ / ٤٣٣.
(١٣) شرح التسهيل: ٣ / ١٠٧.
(١٤) ديوان علقمة الفحل: ص ٨٢، وللشاهد روايات أخرى، ينظر قطر الندى: ص ٢٦١، وملحق ديوان الشماخ: ص ٤٣٠.
(١٥) شرح التسهيل: ٣ / ١٠٧.

(١٦) لم أقف عليه، وهو في شرح التسهيل: ٣ / ١٠٧ الصنيع: اسم فرسه، وبيطر: اسم موضع.

(١٧) شرح التسهيل: ٣ / ١٠٧.

(١٨) ديوان الأعشى: ص ١٠٩.

(١٩) شرح التسهيل: ٣ / ١٠٧.

(٢٠) ديوان الأعشى: ص ٢٧١.

(٢١) شرح التسهيل: ٣ / ١٠٧. ملاحس: جمع ملحس بمعنى (لحْس).

(٢٢) مجمع الأمثال للميداني: ١ / ١٣٥، والشاهد يتحدث عن البقر، وقد تركت أولادها في مكان قفر، وهي لا تدري أين هي؟ وينظر الشاهد في شرح الكافية الشافية: ٢ / ١٠١٦.

(٢٣) النحو الوافي: ٣/ ٢١٧.

(٢٤) المقاصد الشافية: ٤/ ٢٢٧، وينظر في هذه المسألة مفصلا: توضيح المقاصد والمسالك: ٣/٧ ، والتذييل والتكميل:١١/٦٠، وقطر الندى: ص ٢٦٣.

(٢٥) شرح التسهيل:٣/١٠٨

(٢٦) المرجع السابق: ٣/١٠٨.

(٢٧) ينظر: شرح التسهيل: ٣/١٠٨، والمساعد على تسهيل الفوائد: ٢/٢٢٨.

يحايي معناه: يحيي من الإحياء، والملا: التراب .

(٢٨) ورد في شرح التسهيل: ٣/١٠٨ ، وسبق الاستشهاد به.

(٢٩) البيت في ديوان كثير عزة: ص ٩٢، وشرح التسهيل: ٣/.١٠٨

(٣٠) شرح التسهيل: ٣/١٠٨.

(٣١) كالنعت، والعطف، والبدل، والتوكيد، أما غير الأجنبي فهو ما كان متعلقا بالمصدر، ومتمما له كفاعله، ومفعوله، والظرف، والجار والمجرور، ينظر في: شرح المفصل:٦/٦٧، والمساعد على تسهيل الفوائد: ٣/٢٣٣.

(٣٢) شرح التسهيل: ٣/١٠٨

(٣٣) شرح التسهيل:٣/١٠٨.

(٣٤) ينظر الشاهد في ديوان الحطيئة: ص ٥٣، وفي حماسة البحتري: ص ١٦٦، والخصائص: ٣/ ١٨٤، والمغني: ص ٧٦٦، والتذييل والتكميل: ١٢/٦٢

(٣٥) شرح التسهيل: ٣/١٠٩، حيث قدم الشاعر المعمول "بك" على صفة المصدر العامل "الشديد"

(٣٦) النحو المصفى: ص٥١٩،٥٢٠.

(٣٧) همع الهوامع: ٢/٥٧.

(٣٨) توجيه اللمع: ص ٥١٧.

(٣٩) شرح ابن الناظم: ص ١٥٩.

(٤٠) شرح ابن عقيل: ٢/٩٣،٩٤.

(٤١) شرح شذور الذهب: ص ٣٨١،٣٨٢ .

(٤٢) توضيح المقاصد والمسالك: ٣/٦

(٤٣) شرح التسهيل: ٣/١٠٩، قال المحقق: في النسختين: "والمبين النوع والهيئة"

(٤٤) شرح التسهيل: ٣/١١١.

(٤٥) الكتاب: ١/ ٩٧.

(٤٦) ينظر شرح التسهيل: ٣ /١١١.

(٤٧) ديوان لبيد بن ربيعة: ص ٢٨٨.

(٤٨) ينظر في ملحقات ديوان رؤبة، والكتاب: ١/ ١٩١، وشرح التسهيل: ٣ / ١١١، والتذييل: ١١/ ٦٤.

(٤٩) شرح التسهيل: ٣ / ١١١.

(٥٠) ينظر : شرح ابن عقيل: ٢ /٩٣،٩٤، وشرح شذور الذهب: ص ٣٨١ وما بعدها، وقطر الندى: ص ٢٦٠ وما بعدها ، وتوضيح المقاصد والمسالك: ٣ / ٦

(٥١) انظر التذييل والتكميل: ١١ / ٦٦

(٥٢) تنظر هذه المسألة في : الأصول لابن السراج: ٣ / ١٢٧، والتبصرة والتذكرة: ٢٤١/١، والجمل في النحو للزجاجي: ص ١٢٣، والهمع: ٣ / ٥٧، والمفصل للزمخشري: ص ٢٨٣، والأزهري: ٢ / ٥.

(٥٣) المساعد على تسهيل الفوائد: ٢ / ٢٣٣.

(٥٤) المقرب: ص ١٩٧.

(٥٥) شرح التسهيل: ٣ / ١١٣، وينظر رأيه في شرح الكافية الشافية: ١ / ١٠١٨ وما بعدها.

(٥٦) التذييل والتكميل: ١١ / ٧٨.

(٥٧) شرح التسهيل: ٣ / ١١٣.

(٥٨) شرح التسهيل: ٣ / ١١٣، والشاهد لابن مقبل في ديوانه: ص ٣٤٤، وأمالي المرتضى: ٢ / ١٧٣، وبلا نسبة في شرح شذور الذهب: ص ٣٧٤، واللدد: الجدل والخصومة.

(٥٩) البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه: ص ٣١٧.

(٦٠) شرح التسهيل: ٣ / ١١٤.

(٦١) البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه: ص ٣١٥

(٦٢) الشاهد للفند الزِمَّاني في الدرر: ٢ / ١٢٤،والخزانة: ٢ / ٥٧، والعيني: ٣ / ١٢٢، وحماسة البحتري: ص ٥٦، وينظر كذلك في: التذييل والتكميل: ٧٦/١١، وشرح الكافية الشافية: ٢ / ١٠١٩، والمساعد على تسهيل الفوائد: ٢ / ٢٣٣.

(٦٣) شرح التسهيل: ٣ / ١١٤

(٦٤) سورة يوسف: ٢٠

(٦٥) شطره الأول: صعدة نابتة في حائر، نسب لكعب بن جعيل كما في الخزانة:١ / ٤٥٧، ولحسان بن ضرار الكلبي في الشنتمري: ١/ ٤٥٨، وينظر الشاهد في الكتاب: ١ / ٤٥٨، والمؤتلف والمختلف: ص ١١٥ والضرورة للقزاز: ص ١١٣، والمقتضب:٢/ ٧٥.

(٦٦) شرح التسهيل: ٣ / ١١٤.

(٦٧) شرح الكافية الشافية: ٢ / ١٠١٩.

(٦٨) شرح الكافية الشافية:١٠١٩/٢.

(٦٩) أي تقديمه على المصدر.

(٧٠) سورة الصافات: ١٠٢.

(٧١) سورة الكهف: ١٠٨.

(٧٢) سورة النور: ٢.

(٧٣) النحو الوافي: ٣ / ٢١٦.

(٧٤) شرح التسهيل: ١١٥/٣

(٧٥) البلد: ١٣، ١٤، ١٥.

(٧٦) الصافات: ٦، بنصب "الكواكبَ" على أنه مفعول به للمصدر "زينة".

(٧٧) سورة النحل: ٧٣.

(٧٨) فقد عمل المصدر "إعطاء" عمل فعله؛ فنصب "المتاعا" ينظر: شرح التسهيل:١١٦/٣.

(٧٩) ديوان الفرزدق: ١/ ١٢٨. والشاهد فيه: نصب المصدر "نقلا" المفعول به "جبالا" .

(٨٠) الكتاب:١ /١٨٩.

(٨١) ينظر مذهبهم في: الارتشاف: ٥/ ٢٢٦٠، والمقاصد الشافية: ٢١٧/٤.

(٨٢) توجيه اللمع: ص ٥١٩ .

(٨٣) التذييل والتكميل : ٧٠/١١.

(٨٤) المقرب: ص ١٩٥.

(٨٥) الأصول لابن السراج: ١٣٧/٣.

(٨٦) التذييل والتكميل:٧٠/١١

(٨٧) شرح المفصل: ٦١/٦.

(٨٨) قطر الندى: ص ٢٦٦، وشرح شذور الذهب: ص ٣٨٢.

(٨٩) ينظر رأي الفراء والكوفيين في: الارتشاف: ٢٢٦٠/٥، والمقاصد الشافية: ٤/ ٢١٨،٢١٧، والهمع: ٥٨/٣.

(٩٠) ينظر الشاهد بلا نسبة في: الكتاب: ١٩٠/١،وشرح جمل الزجاجي: ٢٤/٢، وشرح الكافية الشافية: ١٠١٣/٢، وشرح ابن عقيل: ٩٤/٢.

(٩١) ينظر الشاهد في: شرح المفصل: ٦٢/٦، والتذييل والتكميل: ٧١/١١.

(٩٢) التذييل والتكميل: ٧١/١١، وارتشاف الضرب: ٢٢٦٠/٥.

(٩٣) ينظر هذا المثال في: ارتشاف الضرب: ٢٢٦١/٥، والتذييل والتكميل: ٨١/١١.

(٩٤) ارتشاف الضرب: ٢٢٦١/٥، ٢٢٦٢، وينظر مذهب الكوفيين في: التذييل والتكميل: ٨١/١١ ، والمقاصد الشافية: ٢١٨/٢.

(٩٥) شرح المفصل: ٦٥/٦، والتذييل والتكميل: ٨١/١١.

(٩٦) توجيه اللمع: ص ٥١٩، وشرح المفصل: ٦٤/٦.

(٩٧) الإيضاح: ص ١٦٠.

(٩٨) الكتاب: ١٩٢/١.

(٩٩) المقاصد الشافية: ٤ / ٢١٧

(١٠٠) ينظر في: التذييل والتكميل: ٨٣/١١، وارتشاف الضرب:٢٢٦١/٥

(١٠١) شرح الكافية الشافية: ١٠١٤/٢.

(١٠٢) سورة النساء: ١٤٨.

(١٠٣) شرح التسهيل: ١١٦/٣.

(١٠٤) شرح التسهيل: ١١٦/٣.

(١٠٥) ينظر في: الكتاب: ١٩٣/١، والمقتضب: ١٥٢/١،وتوجيه اللمع: ص ٥١٧، وشرح ابن عقيل: ٩٧/٢، وأوضح المسالك: ٢٤١/٢، والشاهد فيه أن "مسمعا" وقعت مفعولا به للمصدر المعرف بالألف واللام "الضرب" ، ومسمع: اسم زعيم القبيلة.

(١٠٦) شرح التسهيل: ١١٦/٣، وينظر في الكتاب: ١٩٢/١، والإيضاح العضدي: ص ١٦٠، والتذييل والتكميل:٨٤/١١، والمقاصد الشافية:٢٢٠/٤، وهمع الهوامع: ٦٠/٣، وشرح الكافية الشافية: ١٠١٤/٢، وشرح الأشموني: ٤٩٤/٢، وشواهد العيني: ٤٢٩/٢، والشاهد فيه: أن كلمة "أعداءه" جاءت مفعولا به للمصدر المقترن بالألف واللام "النكاية".

(١٠٧) شرح التسهيل: ١١٦/٣، ١١٧.

(١٠٨) ديوان كثير عزة: ص ١٧٣، ينظر في شرح التسهيل: ١١٧/٣، والمقاصد الشافية: ٢٢٠/٤، والتذييل والتكميل: ٨٤/١١ ، والشاهد فيه: أن المصدر "الترك" المقترن بالألف واللام عمل النصب في "أشياع" وهو موضع لا يصلح تقدير فعل فيه

(١٠٩) شرح التسهيل: ١١٧/٣، وينظر الشاهد في التذييل والتكميل: ٨٤/١١، والمقاصد الشافية:٢٢٠/٤، والشاهد فيه: أن المصدر "التأبين" نصب المفعول به "عروة"

(١١٠) ينظر: شرح ابن عقيل: ١٠٢/٢، والمساعد على تسهيل الفوائد: ٢٣٦/٢، والأشموني: ٤٣٦/٢

(١١١) شرح التسهيل: ١١٩/٣.

(١١٢) سورة الحج: من الآية ٤٠.

(١١٣) سورة النساء: ١٦١من الآية، فالمصدر "أخذ" أضيف إلى فاعله الضمير، ثم عمل النصب في "الربا" ، وكذلك المصدر "أكل" أضيف إلى فاعله الضمير (هم) ونصب المفعول به "أموال" .

(١١٤) سورة المائدة: ٦٣. والشاهد في الآية الكريمة: أن المصدر "قول" جاء مضافا إلى فاعله الضمير، ونصب المفعول به "الإثم" .

(١١٥) ينظر: أوضح المسالك: ٢٤٤/٢، وهمع الهوامع: ٦٣/٣، وشرح الأشموني: ٢٣٧/٢.

(١١٦) سورة مريم: من الآية ٢ . ينظر في تفصيل هذه القراءة وغيرها من القراءات وتوجيهها توجيها نحويا في: البحر المحيط: ١٧٢/٦.

(١١٧) أي برفع "عبدُه" وقراءة "زكريا" بالهمزة، زكرياءُ.

(١١٨) سورة آل عمران: من الآية ٩٧.

(١١٩) شرح التسهيل:١١٨/٣.

(١٢٠) صحيح البخاري: ٩/١، وصحيح مسلم: ١٣٣/٢.

(١٢١) فالمصدر "حِجُّ" جاء مضافا إلى المفعول به "البيت" و "مَنْ" اسم موصول في محل رفع فاعل لـ "المصدر" أي المستطيع.

(١٢٢) ينظر في التصريح للأزهري: ٦٣/٢، والشاهد فيه: أن المصدر "ظلم" جاء مضافا إلى المفعول به "نفسه" ثم ذكر الفاعل "المرء"

(١٢٣) ديوان الحطيئة: ص ٣٩، وينظر في : أمالي ابن الشجري: ٣٥١/١، أمالي المرتضى: ص ٧٢، والأغاني: ٦٥٢/١٨، وهو في لسان العرب: (ر س م) :١٥/ ١٣٢.

(١٢٤) ينظر في: أوضح المسالك: ٢٤٥/٢،٢٤٤، وهمع الهوامع:٦٢/٣، ٦٣، وشرح الأشموني: ٤٣٦/٢، ٤٣٧.

(١٢٥) بالجر والنصب.

(١٢٦) ارتشاف الضرب: ٢٢٦٢/٥، وينظر مذاهب النحاة في هذه المسألة في: المساعد على تسهيل الفوائد: ٢٣٧/٢، وشرح الأشموني: ٤٣٨/٢.

(١٢٧) أي مفعولا به.

(١٢٨) شرح التسهيل: ١٢٠/٣.

(١٢٩) المرجع السابق: ١٢٠/٣، ١٢١.

(١٣٠) من الآية ٨٧ من سورة آل عمران، والقراءة في البحر المحيط: ٥١٨/٢،والشاهد فيه: أن "الملائكة" و "الناس" جاءتا مرفوعتين عطفا على موضع لفظ الجلالة وكذلك كلمة "أجمعون"

(١٣١) ينظر : الكتاب : ٣٢٠/١، وابن يعيش: ٢٤/٢، والكامل: ١٦٨/٢، وأمالي ابن الشجري: ١٢٥/١، واللامات: ص ١٢، وروي بـ "الصالحين"، والشاهد فيه: "والأقوامُ" و "الصالحون" بالرفع معطوفا على لفظ الجلالة "الله" إتباعا على المحل.

(١٣٢) البيت للمتنخل اليشكري وهو يرثي ابنا له، وهو في شرح الكافية الشافية: ١٠٢٣/٢، وأوضح المسالك: ٢٤٧/٢، وشرح الأشموني:٤٣٨/٢، والشاهد فيه: أن "مشي" جاء مصدرا مضافا إلى فاعله "الهلوك" وقد نعت فاعل المصدر "الفُضُلُ" ورفع تبعا لموضع الفاعل وكان حقه الجر.

(١٣٣) شرح التسهيل: ١٢٠/٣.

(١٣٤) أي الاسم المجرور الذي أضيف إليه المصدر، ف نحو قولنا: عجبت من أكل الخبزِ واللحمِ زيدٌ.

(١٣٥) ينظر: أوضح المسالك: ٢٤٧/٢، وشرح الكافية الشافية: ١٠٢٢/٢، وشرح الأشموني: ٤٣٨/٢، والشاهد فيه قوله: مخافة الإفلاس و الليانا، فقد جاءت كلمة "الليانا" معطوفة على "الإفلاس" منصوبة حملا على المحل ومراعاة له.

(١٣٦) شرح التسهيل : ١٢٠/٣ ، وهو بلا نسبة في مغني اللبيب٤٧٥/٢، والشاهد فيه قوله:" تمهيد مجد و سوددا" فقد أضيف المصدر "تمهيد" إلى كلمة "مجد" التي هي المفعول به معنى ، وجاء الاسم المعطوف "سوددا" منصوبا بعطفه على موضع الاسم المجرور "مجدٍ"

(١٣٧) شرح التسهيل: ١٢٠/٣.

(١٣٨) ينظر : المساعد: ٢٣٧/٢، والشاهد فيه: أن النعت "الممجدا" جاء منصوبا على الموضع؛ لأن كلمة "الخلق" من حيث المعنى مفعول به للمصدر "اعتياد" ومحله النصب.

(١٣٩) شرح التسهيل: ١٢١/٣.

(١٤٠) الروايات التي جاءت في صحيح البخاري ومسلم وغيرها –فيما اطلعت عليه– جاءت على الأصل وهي بجر "ذي" وبالتقديم والتأخير، "اقتلوا الطُفْيتين والأبتر"

البخاري: ١٢٧/٤، كتاب بدء الخلق، ومسلم: ٣٨/٧، كتاب السلام، باب قتل الحيات، وسنن الترمذي: ١٤٩/٣، أبواب الأحكام والفوائد – باب ما جاء في قتل الحيات، ونص الحديث: "اقتلوا ذا الطفيتين والأبتر" وسنن ابن ماجة: ١٧٧/٥، كتاب الطب، وسنن النسائي: ١٨٩/٥، كتاب مناسك الحج.

(١٤١) طبقات الشافعية للسبكي: ٢٨/٥